حكومة اليمين الاسرائيلي والقضيـة الفلسـطينيـة

د. علي الجرباوي

منـذ استلامها مقاليد السلطة في اسرائيل، تقوم حكومة اسحق شامير اليمينية بجهد خاص للتعبير عن موقفها من القضية الفلسطينية بمنهجية «الازدواجية التكاملية». وتقوم هذه المنهجية، من الناحية العملية، على أساس تثبيت المرتكزات الصهيونية اليمينية تجاه القضية الفلسطينية، لتصبح القواعد الثابتة للسياسة الاسرائيلية العامة، حاضراً ومستقبلاً؛ ومن الناحية الاعلامية، تقوم هذه المنهجية على اساس عرض الموقف اليميني الاسرائيلي بـ «براغماتية ايجابية» لتزيل صفة «الجمودية» عن حكومة شامير، وتغلّفها باطار مظهري يعطي الانطباع بأنها عاقدة العزم على «دفع» المسيرة السياسية.

ولكي نستوضح، ونوضح، مخطط الحكومة الاسرائيلية الحالية، ونفهم، بشكل دقيق، سياساتها وأهـدافهـا تجاه القضية الفلسطينية، في هذه المرحلة الدقيقة، علينا ان ننطلق من تحليل منهجي للمنـطلقـات العملية والايديولوجية المحرّكة لهذه الحكومة، وتحديد سليم، ودقيق، لسلّم أولوياتها. فبدون فهم السياق الذي تعمل حكومة شامير ضمنه، يصعب علينا، فلسطينيين وعرباً على حدّ سواء، استخـلاص العبـر المفيـدة، وتحـديـد الاستـراتيجية الكفيلة بمواجهة فعّالة ومقتدرة للسياسات الاسرائيلية الحالية.

المنطلقات

تتلخّص المنطلقات العملية التي تحدّد سياسة الفعل لحكومة شامير الحالية بسلسلة من الازمات الحادّة والمترابطة التي تواجهها على مختلف الأصعدة.

فعلى الصعيد الاسرائيلي، تواجه حكومة شامير مجموعة متنامية من الازمات الخانقة. فهناك، أولاً، أزمة سياسية تتمثل بكون الحكومة تتشكّل من أقلية تمتلك ٦٢ صوتاً برلمانياً فقط، الامر الذي يجعل قبضة المعارضة عليها قوية، ويهدّدها، باستمرار، بامكانية حجب الثقة عنها، واسقاطها. واذا ما أُخذ بالاعتبار ازدياد الانفصام الحاصل في اسرائيل بين الساسة، من جهة، وجمهور العامة، من جهة أخرى، وتفاقم انعدام الثقة بين الجانبين، نجد ان الحكومة الاسرائيلية الحالية تواجه وضعاً سياسياً داخلياً أقلّ ما يمكن ان يقال عنه انه وضع صعب.

وهناك، ثانياً، أزمة اقتصادية حادّة تواجه الحكومة الاسرائيلية الحالية. فالوضع الاقتصادي في اسرائيـل مهـزوز، ومرهون بالمساعدات الخارجية؛ وبيروقراطية الدولة مترهّلة، لا تتسم بالفعالية،